

عدم تعديل قانون الأحوال الشخصية يكرس هدم العلاقات الأسرية في مصر

الأزواج والأبناء ضحايا قوانين قديمة لا تتماشى مع تطورات العصر



الأزمات العائلية تتفاقم تحت وقع ترسانة التشريعات

الحمام أسوأ الأماكن لتخزين الأدوية

برلين - تلجأ العديد من العائلات إلى حفظ وتخزين الأدوية وغيرها من العقاقير والمواد الطبية في صناديق معدة لهذا الغرض، تحديداً يخصص مكان لها في أحد رفوف الحمام. لكن الخبراء يحذرون من هذا الأمر معتبرين أنه تصرف خاطئ ويقدمون نصائح بشأن أفضل الطرق لتخزين الأدوية.

وحذرت الرابطة الألمانية للشركات المنتجة للعقاقير الطبية من تخزين الأدوية في الحمام؛ نظراً لأن رطوبة الهواء العالية قد تؤثر بالسلب على مفعول الأدوية، حتى مع الاحتفاظ بالدواء داخل عبوته.

وأضافت الرابطة أن درجات الحرارة العالية تؤثر بالسلب على مفعول الأدوية أيضاً، مشيرة إلى أنه يمكن الاستدلال على سوء التخزين من خلال ملاحظة بعض التغيرات الطارئة على الأدوية كتغير لون الأقراص أو وجود شقوق بها أو انبعاث رائحة منها أو وجود عكارة أو تكاثرات بادية الشراب أو تغير لون المراهم والجلل أو تحول قوامها إلى سائل أو انبعاث رائحة منها. ولا يجوز تناول الأدوية عند ملاحظة هذه التغيرات. ويشكل عام ينبغي تخزين الأدوية في درجة حرارة تتراوح بين 15 و 25 مئوية، علماً بأنه لا يجوز الاحتفاظ بها في الخلاجة إلا إذا كانت الشثرة الدوائية تنص على ذلك.

وكانت الغرفة الاتحادية للصيادلة قد قالت إن الحرارة الشديدة تُفسد الأدوية؛ حيث لا تتحمل بعض الأدوية درجات الحرارة العالية، ومن ثم تفقد مفعولها كالأقراص والكريمات وبخاخ الربو. لذا تتنصح الغرفة بعدم تعريض الأدوية لدرجات حرارة عالية.

وحذرت غرفة الصيادلة في ولاية هيسن الألمانية من أن حرارة الصيف قد تفسد الأدوية، وهو ما يمكن ملاحظته من خلال التغيرات الطارئة على شكل ولون ورائحة الأدوية كالشقوق في الأقراص أو الكتل والعكارة في أدوية الشراب.

وتحتاج بعض الأدوية إلى الاحتفاظ بها في الخلاجة، وفي هذه الحالة يُراعى عدم تعريضها للتجمد. وعند الرغبة في نقل هذه الأدوية

داخل حقيبة تبريد، يُراعى لها في منشأة، كي لا يحدث تلامس مباشر بينها وبين وحدات التبريد. وعند اصطحاب الأدوية في السيارة، فإن أنسب مكان للاحتفاظ بها هو أسفل أحد المقاعد الأمامية.

موضة

الألوان الزاهية تزين موضة الخريف

تزين الألوان الزاهية الموضة النسائية في خريف 2020 لتمنح المرأة إطلالة مبهجة تكسر كآبة الأجواء. وأوضحت مجلة "فرويندين"، المعنية بالموضة والجمال، أن موضة الخريف تتألق هذ الموسم باللون البنفسجي، الذي يشيع



أجواء البهجة، ويضفي على المظهر طابعاً مشرقاً. ويتناغم البنفسجي مع الأزرق الداكن والبنّي بلون الكونياك والدرجات الكريبي. وأضافت المجلة أن موضة هذا الموسم تشهد رواجاً كبيراً للون الخوخ، الذي يمتاز بطابع مشرق ينطق بالبرقة والأثوثة. ويتناغم الخوخ مع البنّي والأسود.

أنهم يعيشون يتنامى الأم والأب حتى وإن كان الأخير على قيد الحياة ما ينعكس سلبياً على نفسية وشخصية الأطفال.

وقال أحمد مصباحي، رئيس الائتلاف المصري لحقوق الطفل، إن أغلب مواد قانون الأحوال الشخصية تتعامل مع حقوق الأطفال بطريقة غير إنسانية، وبعضهم تحول إلى "طفل شارع" لغياب المظلة العصرية التي تحصنه من الشقاق الأسري.

وأضاف، لـ "العرب"، أنه لا يُعقل معاملة الطفل يتيم الأم وكنه ابن أسرة مفككة ويتم حرمانه من والده، وإذا كانت والدته مطلقة يتم منعه من دخول المدرسة إلا بحكم قضائي يمنح الأم حق الولاية التعليمية، فأصبح الصغار يدفعون فاتورة باهظة لقانون وضعه مشرعون لم يخطر ببالهم أن تصل خلافات الأسرة

للحد الموجود حالياً. وتضغط الكثير من الأصوات النسائية لإلغاء هذا القانون ووقف تحويل حياة المطلقات وأطفالهن إلى حديم لأنهن الذي يضمن لهم حياة أدمية خاصة عندما يتنصل الرجال من الإنفاق، ويحتاج الأمر لسنوات من التردد على المحاكم للحصول على النفقة.

وتطالب المنظمات النسائية وجمعيات حقوق المرأة بأن يتم إلغاء النظام المعمول به في النفقة، بحيث تحصل المطلقة على نسبة من ممتلكات الرجل حسب مدة الفترة التي عاشتها معه، فمثلاً إذا كانت الفترة عشر سنوات يُحكم لها بـ 10 في المئة من التركة لتصبح وريثة شرعية لطلقيها كمكافأة إنسانية تعينها على استكمال حياتها، مع حتمية وضع نص يُجبر الرجل على الحصول على إذن زوجته كشرط للزواج بأخرى.

الزوجية إلى ساحة معارك ويكون الأطفال ضحية جهل الرجل والمرأة بالحقوق والواجبات دون الحاجة إلى اللجوء لمحاكم الأسرة.

وأوضحت، لـ "العرب"، أن خطورة عدم وجود تشريع يتناسب مع مستجدات العصر تتمثل في أن الأسرة أصبحت محكومة بقانون مرت عليه عقود طويلة، حيث أن ظروف الزواج والطلاق تغيرت وأن احتياجات ومتطلبات الرجل والمرأة والطفل اختلفت، ما يجعل كل أطراف المنظومة يتعرضون للظلم.

ولأن نوعية القضايا التي يتم رفعها أمام محاكم الأسرة لم تكن موجودة قبل مئة عام، فإن القضاة يكونون عاجزين عن الفصل فيها بسهولة، وتكون الضحية أمًا مطلقة لا تعرف طريق الحصول على الحد الأدنى من حقوقها وأبناء قرّر أبائهم الانفصال ولا يجدون مظلة قانونية توفر لهم الحماية.

ويصل عدد الأطفال من ضحايا الشقاق الأسري في مصر إلى 15 مليون طفل، حسب إحصائية صادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (جهة حكومية). وأغلب هؤلاء جرى إبعادهم عن آبائهم وأمهاتهم بسبب التعقيدات القانونية المرتبطة بحق الرؤية وترتيب الولاية الأسرية، فقانون الأحوال الشخصية لا يعطي الأب المطلق حق الولاية على ابنه إذا تزوجت الأم وتكون رؤيته لمدة ثلاث ساعات أسبوعياً في أحد الأندية أو الميادين العامة.

والأب الذي توفيت زوجته لا يحق له تربية أبنائه أو العيش معهم قبل بلوغهم 15 عاماً لأن البدة من الأم الأحق بهم وفق التشريع الحالي ولو كانت نفسها تحتاج إلى رعاية وإهتمام لكبر سنهن، ما يعني

ويتمسك المتضررون من قانون الأحوال الشخصية الراهن بوجود قانون واحد للأسرة يقضي على سلبات ترسانة التشريعات التي تتلامس مع الإزمات العائلية، بحيث يتم غلق الثغرات وتكون هناك عقوبات محددة للمتجاوزين ولا يتم استغلال التعارض بين النصوص للإفلات من العقوبة.

ويقول هؤلاء إن التشرد الحاصل بين التشريعات الخاصة بالأسرة لا يمكن أن يؤسس لكيان عائلي متماسك طالما أن المظلة التشريعية مشتتة، فليس معقولاً أن يكون العنف الأسري في قانون خاص، وما يتعلق بالأطفال في قانون ثانٍ، والخلع في ثالث والنفقة الزوجية في رابع، لأن وحدة الأسرة وضبط علاقات أفرادها يبدان من توحيد القانون.

مشروع قانون الأسرة الجديد الذي تم رفض النقاش حوله يعتبر المظلة الآمنة التي تحضن الكيان العائلي من التفكك

وما يبرهن على ذلك أن هناك نصوصاً في قانون مكافحة العنف الأسري مغايرة للمواد الموجودة في التشريعات الجنائية الأخرى، على مستوى الصياغة أو توصيف العنف أو العقوبة ذاتها، وكثيراً ما تتم تبرئة الجناة بالفرات. وأكدت انتصار السيد، مديرة المركز المصري لحقوق المرأة، أن ترسانة التشريعات الخاصة بالأسرة خلفت أزمات عصبية على الحل، وأن استمرارها دون تعديل أو دمج أو إلغاء يُحوّل بيوت

جاءت قرارات البرلمان المصري الأخيرة في ما يتعلق بقانون الأسرة لترفض مناقشة قانون الأسرة الجديد وتكرس مواصلة العمل بقانون الأحوال الشخصية الساري في البلاد منذ ما يقارب قرناً من الزمن، وهو ما يجعله في مرمى انتقادات المنظمات الحقوقية والمدافعة عن حقوق الأسرة والمرأة والطفل على اعتبار أنه يتضمن أحكاماً لم تعد تتماشى مع تطورات العصر وتغير ظروف عيش الأسر المصرية ونمط حياتها.

وترى منظمات نسائية أن استمرار تطبيق قانون الأحوال الشخصية يكرس العنف الأسري وتكبل الأزواج ببعضهم وإهدار حقوق الأطفال، وتحول الأسرة إلى ساحة للانتقام بين أفرادها بدلاً من أن تكون العلاقات قائمة على التراحم والمودة ليعرف كل طرف حدوده وواجباته والتزاماته بعيداً عن استهسال اللجوء للمحاكم التي أضحت عاجزة عن الفصل في القضايا العائلية.

ويصعب فصل تجميد مناقشة قانون عصري للأحوال الشخصية عن الصراع المحتدم بين أكثر من جهة مهتمة بأن تكون هي صاحبة الحق في تنظيم شؤون الأسرة، فالحكومة تقدمت بتشريع لمجلس النواب والأزهر فعل نفس الأمر والمجلس القومي للمرأة تحرك على ذات الخط ونواب البرلمان تقدموا بعشرة قوانين، ما يوحي بأن النزاع الأسري انعكس على الأطراف المنوط بها ضبط العلاقات العائلية.

وينحصر الخلاف بين الجهات المعنية بتأسيس قوام أسري متماسك حول هوية التشريع الجديد منجسداً في المساوآت التالية: هل يتم إصدار قانون واحد للأسرة يشتمل على كل شيء من لحظة ارتباط الرجل والمرأة حتى ما بعد الطلاق؛ أم يشتمل على الحقوق ويضبط العلاقات فقط وتكون العقوبات في قوانين أخرى؟



أميرة فكري
كاتبة مصرية

القاهرة - أحدث قرار مجلس النواب المصري بتعديل بعض مواد قانون الأحوال الشخصية، الأسبوع الماضي، انتكاسة أسرية بعدما اكتفى بإضافة مادة واحدة خاصة بالطفل دون المساس بالنصوص المرتبطة بالأسرة عموماً أو مناقشة التشريع الذي قدمته الحكومة لضبط العلاقات العائلية بما يتناسب مع تطورات العصر.

وكانت منظمات نسائية وحقوقية مهتمة بتعديل قانون الأحوال الشخصية تمنى نفسها بإقرار التشريع المقدم من الحكومة والمجلس القومي للمرأة، بحيث يتم وضع حد للنزاعات الأسرية التي يتم التعامل معها بقانون من عليه نحو مئة عام، حتى أعلن البرلمان عدم الاقتراب من القانون حالياً سواء بالتعديل أو الإلغاء.

وجاء الإعلان الجديد بحجة أن قانون الأسرة الجديد يحتاج إلى حوار مجتمعي واسع، ويصعب تحقيق ذلك في الوقت الراهن، ما يعني ضمناً تجميد التشريع الجديد الذي كانت تعتبره كل أطراف الأسرة المظلة الآمنة التي تحضن الكيان العائلي من التفكك وتحفظ حقوق الرجل والمرأة والطفل بعيداً عن الثغرات الحالية التي يستخدمها كل طرف للتكبل بالأخر.

جلوس الأطفال الخاطيء على مكاتبهم يسبب مشكلات خطيرة

برلين - تستعد البعض من الدول للعودة المدرسية بشكل طبيعي، حيث سيذهب الأطفال من جديد إلى مدارسهم بعد توقف لأشهر بسبب تفشي جائحة كورونا والعطلة الصيفية، فيما يواصل الأطفال في دول أخرى الدراسة عن طريق نظام التعلم عن بعد بسبب تواصل أزمة كورونا.

وفي الحاليتين، يعتبر الإهتمام بطريقة جلوس الأطفال على المكاتب سواء في المدرسة أو في المنزل مسألة مهمة باعتبار تدايها الكبيرة مستقبلاً على صحة الأطفال، حيث من الممكن أن تسبب طريقة الجلوس الخاطئة تشوهات على مستوى العمود الفقري للطفل الناجم عن انحنائه المبالغ فيه، إلى جانب ما يرافق ذلك من الألم قد يعاني منها الطفل لفترة طويلة وقد تصبح مزمنة في البعض من الحالات.

وحذرت حركة "الظهر الصحي" الألمانية من أن جلوس الأطفال على مكاتبهم الصغيرة بشكل خاطئ مثل

مختلفة، بينما تشجع وسادة الجلوس المتحركة على تغيير وضعية الجلوس من آن لآخر.

ويجب أن يكون ارتفاع المقعد ومسند الظهر قابلاً للتعديل بسهولة. ويجب على الآباء التأكد من أن مسند الظهر يدعم لوجي الكتف ويتناسب مع الفقرات القطنية.

ويتعين أن يكون ارتفاع المكتب قابلاً للتعديل باستمرار ويوفر مساحة كافية لأدوات المدرسة. وإذا كان من الممكن أيضاً إمالة، فسيتم إراحة العمود الفقري والعضلات. ويوصي الخبراء بزاوية ميل لا تقل عن 16 درجة.

وللحفاظ على سلامة وصحة ظهر الطفل لا بد أن تكون وسادة الجلوس في مستوى ارتفاع الطرف السفلي من عملة رأس الركبة. كما يجب أن تلمس القدمان الأرض وأن تكون راحتا اليدين قادرتين على الانبساط على سطح المكتب دون ثني الكتف بحيث يشكل الساعد والعضد زاوية قدرها 90 درجة. ويشكل عام، يتعين على الآباء تشجيع الطفل على

باستخدام مكاتب ومقاعد مناسبة ومريحة، موضحين أن المقعد المريح ينبغي أن يسمح بأوضاع وزوايا جلوس

ثني الظهر وسحب الكتف للأمام يمكن أن يسبب مشاكل خطيرة لهم. ولتجنب هذه المخاطر ينصح الخبراء الألمان



ثني الظهر سلوك غير صحي

في الظهر وسحب الكتف للأمام يمكن أن يسبب مشاكل خطيرة لهم. ولتجنب هذه المخاطر ينصح الخبراء الألمان

في الحاليتين، يعتبر الإهتمام بطريقة جلوس الأطفال على المكاتب سواء في المدرسة أو في المنزل مسألة مهمة باعتبار تدايها الكبيرة مستقبلاً على صحة الأطفال، حيث من الممكن أن تسبب طريقة الجلوس الخاطئة تشوهات على مستوى العمود الفقري للطفل الناجم عن انحنائه المبالغ فيه، إلى جانب ما يرافق ذلك من الألم قد يعاني منها الطفل لفترة طويلة وقد تصبح مزمنة في البعض من الحالات.

وحذرت حركة "الظهر الصحي" الألمانية من أن جلوس الأطفال على مكاتبهم الصغيرة بشكل خاطئ مثل